

المؤتمر السنوي الخامس لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

## الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الدوحة، 1- 3 تشرين الأول / أكتوبر 2016

### الورقة المرجعية

دأب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على عقد مؤتمر "التحول الديمقراطي" سنوياً في إطار تقاليد المؤتمرية العلمية. وقد عقد المركز حتى الآن أربع دورات من هذا المؤتمر؛ بحث أولها في موضوع "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات" (6 و 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، وتناول ثانيها موضوع "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: مسائل المواطنة والدولة والأمة" (أيلول/ سبتمبر 2013)، وبحث ثالثها في "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير" في عمان/ الأردن (أيلول/ سبتمبر 2014)، وناقش رابعها "العنف والسياسة في المجتمعات العربية" في تونس (أيلول/ سبتمبر 2015).

وقد اختار المؤتمر موضوع "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي" لدورته الخامسة التي ستعقد في الفترة 1-3 تشرين الأول / أكتوبر 2016. وهو موضوع بالغ الأهمية من النواحي العلمية والسياسية والتاريخية، فقد برز كحقل علمي في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة منذ الخمسينيات من القرن العشرين، بينما برز في فرنسا ابتداءً من الستينيات. وقد تبلورت في هذا الحقل ثلاثة حقول فرعية:

1. الأول: نشأ في بداية الخمسينيات، ويضم محور الأبحاث عن المهنة العسكرية (profession) من قبيل مهنة الجندي وحالته، وعلاقته بالدولة، والهوية العسكرية، والمسارات المهنية داخل المؤسسة التي هي تراتبية وهرمية بطبيعتها ... إلخ.

2. الثاني: الجيش كمؤسسة شاملة: اهتمت مجموعة أخرى من الأبحاث بدراسة تاريخ نشأة الجيوش، والنظام الداخلي للمؤسسة العسكرية، ونوع الإدارة والتراتبية، وآلية ممارسة السلطة وتطور مفهوم القيادة. كما تناولت بعض الأبحاث الجانب الاجتماعي في المؤسسة وانتماءات العسكر الاجتماعية والطبقية، والجهوية، والدينية، والإثنية.

3. الثالث: موقع الجيش في المجتمع مقارنةً بالمؤسسات الشاملة الأخرى (كالمؤسسة الدينية والمؤسسة الأمنية)، بوصفه جسمًا شاملاً له كيانه الخاص داخل المجتمع، وأنظمتها الخاصة ومواقعه، وسكنه، ومؤسساته الاقتصادية والتربوية والقضائية ... إلخ.

لقد سادت رؤية أساسية في فروع هذا الحقل العلمي في تلك الفترة تتمثل في النظر إلى الجيش بوصفه القوة المنظمة القائدة لعملية التحديث والتغيير الاجتماعي - الاقتصادي. وعلى العموم، تلاقى ذلك مع اعتناق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مستوى السياسات في مرحلة الحرب الباردة لدور الجيوش كقوة قائمة لعملية التحديث؛ فاعتمد الطرفان على تكتيك التغلغل التقني والسياسي والتسليحي في الجيوش الوطنية في المنطقة العربية، والتي تشكلت في مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار، وعلى جذب ولاء مجموعات الضباط الفاعلة، والانخراط في سياسة الانقلابات العسكرية.

أما بالنسبة إلى الكتابات الأيديولوجية - السياسية العربية المرتبطة بإشكالية العلاقة ما بين الجيش والسياسة، فقد أخذت تنتشر، ولا سيما بعد حركة/ ثورة 23 يوليو 1952 بمصر. كما ظهر سيل كبير من الأدبيات والأفكار يركز على ما دعي بالتحالف بين القوى الطليعية التقدمية في الجيش والطليعة السياسية للعمال والفلاحين والكادحين في عملية التغيير الثوري، وصولاً إلى بلورتها في مفهوم "الجيش العقائدي". وارتفعت وتيرة هذا الضخ الأيديولوجي طردًا مع انتشار ظاهرة تنظيمات "الضباط الأحرار" وما شاكلها في الجيوش العربية، سواء أكانت تنظيمات مستقلة ذاتيًا ونسبيًا أم أجنحة عسكرية لأحزاب شيوعية وقومية ويسارية. وقد نشأت هذه التنظيمات عمومًا متأثرة بنكبة فلسطين في الحرب العربية -

## الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي الورقة المرجعية

الإسرائيلية الأولى في عام 1948، وبررت بعض دوافع انقلاباتها بالنكبة، واتهام السياسيين الليبراليين الذين كانوا يومئذ في سدة الحكم بالمسؤولية عن النكبة، وفساد النظام البرلماني وعجزه عن إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى وفي مقدمتها مشكلة الأرض؛ مما جعل الانقلابات تجهز على المرحلة الليبرالية العربية. كما برز في بنية جيوش الدولة الوطنية الاستقلالية مشكلة العلاقة بين الجيش الوطني الفتى الذي تأسس في خضم معركة الاستقلال وبين الجيش الذي ورث بنيته من المرحلة الاستعمارية، وكان واضحاً ذلك في الجيش السوري.

وكفكرة أساسية، لكنها عامة كخلفية تاريخية، فإنّ عملية تدخل الجيوش كانت قائمة طوال ما يدعى بالعصر العباسي الثاني وحتى تاريخ الدولة العثمانية. لكن ما سيبحثه المؤتمر هو المرحلة الحديثة؛ فقد شهدت العقود الأخيرة تبدلات بنيوية في وضعية المؤسسات العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي - الاجتماعي. لقد ارتبطت عملية التحديث منذ مرحلة التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر ببناء الجيش على نسق النظم الأوروبية الحديثة، وعقلنة مؤسساته عبر التنظيم والتوحيد و"البقرطة" والقواعد المؤسسية. بل إنّ الأثر النوعي الكبير لعملية التحديث في مرحلة التنظيمات قد حدث على مستوى الجيش.

ونتح من القرن التاسع عشر ومعظم سنوات القرن العشرين تطور فكرة أساسية مفادها أنّ الجيش محور عملية التغيير، وقد وعت الدول الاستعمارية الأهمية المحورية للجيش؛ فكان جزءاً أساسياً من عملية بناء الدولة-الأمة يركز على بناء الجيش. ولعل من الأمور ذات الدلالة البالغة، هنا، أنّ الجيش الوطني في العراق الحديث أنشئ (في كانون الثاني/يناير 1921)، قبل قيام الدولة العراقية نفسها، إذ لم يُعلن عن قيام المملكة العراقية إلا في آب/أغسطس 1921.

يتدخل الجيش عادةً بواسطة الانقلاب خدمةً للمثل الاجتماعية العليا حين تنتشر الانقسامات الاجتماعية والسياسية وتعم الفوضى البلاد. ولقد بدأت هذه التجربة بوضوح منذ الانقلاب الدستوري العثماني في عام 1908-1909. وبخصوص البلدان العربية، شهد العراق في عام 1936 أول انقلابٍ عسكري في تاريخ المنطقة بعد نهاية المرحلة العثمانية، وقاده الفريق بكر صدقي، لكنه زرع بذرة التحالف بين نخب سياسية - اجتماعية تغييرية مثلتها عموماً الفئات اليسارية والراديكالية الصاعدة التي أيدت الانقلاب ودعمته بأشكال مختلفة، ولا سيما جماعة "الأهالي" في العراق التي تحولت في عام 1946 إلى الحزب الوطني الديمقراطي. وتكرر هذا النوع من التحالف بعد فترة وجيزة من "انقلاب صدقي" بين

## الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي الورقة المرجعية

حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار/ مايو 1941 وبين التنظيم السري للحركة العربية. وبرزت في هذا السياق مجموعة الضباط القوميين الراديكاليين، وارتبط نموذجهم الأهم بما دعي بـ "العقلاء الأربعة" أو "المربع الذهبي". ثم حدث الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ المشرق العربي، بعد العثماني، تمثل في انقلاب حسني الزعيم في سورية (1949) وسط مباركة النخب السياسية والاجتماعية للفئات الوسطى والصاعدة بما فيها ما يمكن تسميتها بالنخب الليبرالية السورية. وتلتها سلسلة انقلابات سورية كان البيان الأول فيها يعلن دوماً أنّ الجيش قد انتفض على الفساد، وعلى مسؤولية السياسيين عن نكبة فلسطين، وأنه سيعود إلى ثكناته فور عودة الحياة الديمقراطية "الصحيحة" أو "السليمة" إلى البلاد. لكنّ الجيش تحسس في هذه الانقلابات قوته المركزية، وحاول في مرحلة انقلاب أديب الشيشكلي في سورية (1951-1954) أن يجعل الثكنات تحكّم المجتمع، بتعاون وثيق مع النخب السياسية والاجتماعية الراديكالية أو حتى مع بعض النخب الليبرالية التي انحزّت في اللعبة. وتعرض هذا التعاون لمشكلات بسبب اصطدام الفئات المكوّنة له، وكذلك بسبب سياق انعكاس صراعات الحرب الباردة على الوضع الداخلي في سورية خصوصاً، وفي المنطقة العربية عموماً. وقد تمّ في النهاية إسقاط انقلاب الشيشكلي بانقلابٍ مضادٍ آخر في شباط/ فبراير 1954 الذي أعاد آليات الحياة الديمقراطية البرلمانية. لكن نتج منه ازدواج فاضح بين المؤسستين العسكرية والسياسية البرلمانية - الحكومية، وغدا الجيش بعد إعادة الحياة الديمقراطية لاجباً أساسياً في قرارات الحكومة واجتماعاتها وحتى في انتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية. وخلال تلك الفترة، اشتد تأثير أدوار القوى الإقليمية والدولية حول السيطرة على الجيش في سورية في مرحلة اشتداد الحرب الباردة وسياسة الأحلاف. واستمر ذلك بقوة إلى حين تفكك الجيش السوري والنخب السياسية والاجتماعية السورية في أواسط الخمسينيات، مما ساهم في قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر (1958)، في إطار المد التاريخي لحركة القومية العربية في مواجهة الغرب وسياسة الأحلاف.

وكان قد برز نمط "الضباط الأحرار" في مصر منذ 23 تموز / يوليو 1952، فقد قام هذا التنظيم بانقلابٍ حوّله إلى ثورة اجتماعية - اقتصادية تحررية، وسرعان ما غدا نموذجاً يحتذى في التنظيمات الانقلابية العسكرية في المشرق العربي الكبير حتى أواخر الستينيات، بل ويحدود معينة حتى أواخر الثمانينيات. وقد تميزت هذه التنظيمات بتحالفها مع النخب السياسية والاجتماعية الراديكالية وحتى مع بعض النخب الليبرالية المتطلعة للتغيير؛ ما يعني أنها لن تتمكن من الحكم بنفسها من دون تلك النخب.

كسبت الانقلابات بذلك صفة الانقلابات العقائدية التي كان لها معنى إيجابي في المعجم التداولي السياسي في تلك الفترة، وارتبطت بقضية حقيقية هي قضية فلسطين وكذلك بقضية التنمية والعدالة الاجتماعية في وقت واحد. وكانت تجربة الجيشين العراقي والسوري، وإلى حد ما تجربة تنظيم الضباط الأحرار في الجيش الأردني، أهم التجارب التي حاولت تأسيس ذلك تحت اسم "الجيش العقائدي"، ولا سيما بعد عام 1963 في كل من العراق وسورية. ولكن، لم يكن الضباط من صاغ هذه الفكرة، بل المنظرون السياسيون العقائديون.

ولقد أوجدت خلاصة تجربة الجيوش في المشرق العربي في الخمسينيات والستينيات مركزية المؤسسة العسكرية في عملية التغيير الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي الشامل. وعبر المفكر المصري أنور عبد الملك عن ذلك في كتابه المبكر الذي تُرجم إلى اللغة العربية تحت عنوان "مصر مجتمع بينيه العسكريون".

أما بالنسبة إلى النظرة الغربية لدور الجيش في مرحلة الحرب الباردة، فقد قامت على أنّ العسكريين هم محور عملية التحديث، وهو ما عكس دعم الولايات المتحدة للنظم العسكرية الديكتاتورية في العالم الثالث، بينما تطورت أفكار المنظرين السوفييات لرؤية ذلك في إطار مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، الذي تضطلع به النخبة العسكرية العقائدية بالتحالف مع طبقات العمال والفلاحين في إيجاد ما أسمته تلك التنظيمات بـ "الديمقراطية الثورية". وتعد هذه الفكرة إعادة إنتاج مطورة لفكرة الجيش العقائدي المتحالف مع العمال والفلاحين وسائر الكادحين، وتتمثل إضافتها في أنّ الديمقراطية الثورية ستنجح عبر رأسمالية الدولة بالتعاون التقني والسياسي مع الاتحاد السوفيياتي ومنظومة الدول الاشتراكية من تجاوز الطريق الرأسمالي في التطور. ولقد تحولت هذه الفكرة إلى عقيدة لدى النظم "الثورية" الناشئة. ونتج منها نظم سلطوية أمنية شعبية فظة، تبنت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، واستخدمت الصراع العربي - الإسرائيلي كمبرر للحفاظ على إمساكها بالسلطة، وقمعت بقسوة كل من يختلف معها. وباسم "المعركة" وتحدي الخطر الإسرائيلي الصهيوني، جرت عملية تضخم لا مثيل لها في حجم المؤسسة العسكرية ليس على مستوى المجندين كخدمة إلزامية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى الأعضاء المحترفين. غير أنها تمكنت عموماً في المجال التنموي بحكم سيطرتها على الموارد، والاستفادة من موارد الدعم التقني والمالي من الغرب أو المنظومة السوفيياتية من تحقيق معدلات نمو كبيرة نسبياً على المستوى الكمي في المرحلة الأولى، ومن تعميم ديمقراطية التعليم ومجانيته، وبناء قاعدة قوية نسبياً للقطاع

## الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي الورقة المرجعية

العام، والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة من المثقفين والعمال والفلاحين المستفيدين من قوانين الإصلاح الزراعي. وحلّ هذا النموذج بذلك مكان محاولات تقليد بعض القادة الانقلابيين العرب الذين قبضوا على مؤسسة السلطة للنموذج الكمالي (الأتاتوركي).

وفي هذه الصيرورة ارتفعت وتائر "بقرطة" المؤسسة العسكرية، وتحولها عمومًا إلى جماعة تستأثر نخبها العليا بامتيازات شتى. وقد أطلق بعضهم على نخبها العليا التي استولت على ربيع كبيرة بحكم سيطرتها على مؤسسات الدولة اسم البرجوازية البيروقراطية ورأسمالية الدولة، للإشارة إلى أنها ولدت ليس في السوق بل من تحكمها بأجهزة التنمية، وملكيته فعليًا تحت اسم الحيازة، بما قد يستعيد ملاحظة ابن خلدون للعلاقة بين "الإمارة" و"التجارة"، وكيف يكون الجاه وسيلة للثروة. فقد كان الوجود في الحكم والتحكم به هو طريق جني هذه الثروات. وحولت النظم السلطوية قسمًا كبيرًا من هذه الربوع المسروقة إلى الاستثمار في السوق حين اضطرت إلى القيام بتطبيق بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في ما يمكن تسميته بسيادة نمط التسلط "المتبلرل" اقتصاديًا، بعد أن كانت الربوع المنهوبة تستثمر في العقارات والمشاريع الفارهة. يقدم المؤتمر هذه الورقة الخلفية للإحاطة بالإطار التاريخي لإشكالية الموضوع، بينما تركز المؤتمر نفسه ليس على التاريخ بل على إشكالية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في مراحل التحول الاجتماعي ولا سيما مرحلة التحول الديمقراطي سلبياً أو إيجابياً، والتي يمر بها عدد من بلدان الوطن العربي حالياً.

ويرتبط طرح هذا الموضوع بمسألة عيانية قابلة للقياس تتعلق باختلاف مواقف الجيوش كمؤسسات من مرحلة التحول الديمقراطي، وتسمح بتفحص وضعية الجيوش ودراسة مواقفها وتحليلها في البلدان التي ثارت فيها عملية التحول الاجتماعي الكبرى الجارية في الوطن العربي، وتأثيرها في اتجاهات الجيوش وموقفها. كما يرتبط هذا الطرح بأنّ الجيش لا يزال يمثل - على الرغم من انشقاقات فردية (حالة سورية) أو جماعية محددة (حالة اليمن) أو حتى انحلاله (حالة ليبيا) أو حلّه في سياق قريب مختلف (حالة العراق بعد الاحتلال الأميركي 2003) - أبرز قوة منظمة في المجتمعات العربية المعاصرة بصرف النظر عن مستويات تطورها، وذلك بالقياس إلى مستوى تنظيم الوحدات الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك باتت تنافسها قوى منظمة أخرى في المجال نفسه.

## تتضمن موضوعات المؤتمر ما يلي:

1. الجيش والانقلابات "التاريخية".
2. الجيش والمرحلة الليبرالية العربية.
3. الجيوش العقائدية ونمط تنظيمات الضباط الأحرار.
4. العلاقة بين الجيوش والأحزاب والحركات الاجتماعية - السياسية (الإسلامية، القومية، اليسارية والشيوعية وغيرها).
5. الجيش والحروب الأهلية العربية أو الاضطرابات الأهلية الممتدة: اليمن، لبنان، السودان، سورية، العراق ... إلخ.
6. سلك الضباط كجماعة "أخوية" تخضع لأنظمتها الخاصة داخليًا، وكمؤسسة مميزة تمتلك مشاريع اقتصادية وتنموية وخدمية مرتبطة بها، بما يسمح بتشكيل أساس تكوين "مجتمع" خاص بها: المؤسسات الإنتاجية والخدمية الخاصة بالمؤسسة العسكرية، والدور الاقتصادي للجيش في الحياة الاقتصادية العامة في تعزيز بنيته كجماعة مستقلة ذاتيًا أو نسبيًا عن المجتمع. ويندرج في هذا الإطار مفهوم المدن العسكرية المرتبطة بهذا الموضوع. ويمكن أن تكون المؤسسات العسكرية المصرية والسورية والجزائرية نموذجًا لذلك من دون إغفال تجارب أخرى. ويندرج في هذا المحور تراتيبات القوة في المؤسسة كجهاز مؤسسي أو كجماعة منظمة.
7. عوامل تضخم الجيش وارتفاع الإنفاق عليه كنسبة من الموازنات العامة والنواتج المحلي الإجمالي.
8. الجيش العام والجيوش الخاصة في إطار الجيش العام؛ فقد نشأت في الجيوش العربية فكرة وحدات النخبة، التي تحولت في بعض التجارب من طبيعتها المهنية في إطار الجيش العام إلى نوع من جيش ممتاز بالنسبة إلى وحدات الجيش العام، والذي حاول أن يفرض نفسه بوصفه الجيش الحقيقي. ويمس ذلك تجربة "سرايا الدفاع" في سورية، ثم قوات الحرس الجمهوري في كل من سورية والعراق واليمن بشكل خاص.

9. الجيش والمليشيا، والتي تبدو العلاقة بينهما متناقضة بنويًا. وقد برزت هذه العلاقة في التاريخ الحديث في الصراع بين الجيش والحرس القومي في العراق، وفي الصراع بين الجيش والجبهة القومية في جنوبي اليمن بعد الاستقلال، وفي الصراع بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية في الحالة اللبنانية... إلخ. غير أنّ الجيش كوّن ميليشيات خاصة تابعة له، اعتبرها ضمن قواته، وهو ما يتمثل في الجيش السوداني وعلاقته بتشكيلات الجنجاويد، وفي سورية في العلاقة بين الجيش وما يدعى بـ "قوات الدفاع الوطني"، وفي الجيش العراقي وعلاقته بالصحوات سابقًا ومليشيا الحشد الشعبي... إلخ. ويثار الموضوع اليوم حول دمج الجماعات المسلحة في بنية الجيش الليبي أو في بنية الجيش السوري المتصوّر، بما يعني إيجاد حلول للجماعات المسلحة في نطاق الجيش النظامي.
10. الجيش والجماعات الأهلية من خلال تركيب الجيوش الخاصة على أساس العصبية المحلية أو الجهوية أو الطائفية أو معايير استقبال الفرد في الجيش وتجنيد كمحترف، وعلاقة ذلك كله بالبنية الاجتماعية - السياسية للنظام السياسي.
11. الثقة بالجيش. ويستند هذا الموضوع إلى حدوث تبدلات كبيرة في النظرة العامة للجيش بالنظر إلى مستوى الثقة الإيجابي الذي ساد في عقود الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات. فقد انقسمت الجيوش، وتورطت بشكل سلبي في قضايا الأمن الداخلي، وقمع الحركات المدنية في بعض البلدان؛ ما أثر في اتجاهات مؤشر الثقة. ويخصص المؤتمر جلسةً حول هذا الموضوع، ويضع المركز العربي تحت تصرف الباحثين نتائج المؤشر العربي الذي يجريه سنويًا حول ذلك، ولا سيما نتائج مؤشرات الأعوام 2011-2015، بما في ذلك الاستمارة الأساسية (أداة البحث)، ونتائج الاستطلاع العامة ونتائج مقاطعة حسب بلدان المستجيبين.
12. الأدوار السياسية للجيش ومواقف الجيوش من إشكالية التحول الديمقراطي الراهنة: مثل الانقلاب العسكري في مصر، والانقلاب العسكري بالتحالف مع الحركة الحوثية في اليمن، وما بينهما من تجارب؛ مثل تونس وتحييد الجيش، وتورط الجيش في قمع حركة الاحتجاجات والثورة في سورية، واستخدام الجيش في الصراع الجماعاتي الأهلي والطائفي في العراق.
13. مشكلة إعادة تأهيل الجيوش في المجتمعات العربية المنقسمة أو الداخلة في اضطرابات أهلية ممتدة، وصعود خطاب إنقاذ الدولة عبر الحفاظ على المؤسسة العسكرية وأجهزتها وإعادة تأهيلها.

## معلومات عن استقبال المقترحات والبحوث وجدولها الزمني:

- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر اعتباراً من تاريخه وحتى منتصف شباط/ فبراير 2016 مقترحات المشاركة البحثية في المؤتمر، مصحوبة بالسيرة العلمية الذاتية، على أن يستوفي المقترح المعايير الأكاديمية المتعارف عليها للمقترح البحثي، وفي مقدمتها قضايا البحث المقترح وإشكالياته وأسئلته، وتقدير الجديد في نتائجه المتوقعة أو من حيث معالجته الجديدة بالنسبة إلى ما سبقه، ومخططه الأساسي التأشير العام، مع ملحق أساسي بالمراجع. وبالنسبة إلى المقترحات الميدانية يجب أن يوضع الملخص في ضوء تصوّر البنية النهائية الأساسية للبحث وفق ما يلي: المقدمة، والمشكلة، والأهداف، والأهمية، وتحديد مصطلحات الدراسة، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، وفرضيات الدراسة، وإجراءات الدراسة الميدانية (منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، عرض النتائج، ومناقشة النتائج وتفسيرها، والتوصيات، والخاتمة، وقائمة المراجع، وقائمة الملاحق). وتلتزم اللجنة بمراسلة الباحث صاحب المقترح بالسرعة اللازمة حول قرارها.
- تستقبل اللجنة البحوث كافة التي تمت الموافقة على مقترحاتها مع ملخص لها باللغتين العربية والإنكليزية (في حدود 400-500 كلمة عن كل ملخص)، وألا يزيد حجمها على 6-8 آلاف كلمة. وذلك في موعد أقصاه منتصف حزيران/ يونيو 2016، على أن تكون هذه البحوث قابلة للتحكيم. ولا تعتبر الموافقة على المقترح البحثي موافقة آلية على مشاركة البحث في المؤتمر، إذ سيخضع إلى التحكيم جرياً على تقليد المركز في تحكيم بحوث المؤتمرات. وتلتزم اللجنة العلمية إعلام الباحث نفسه بقرارها خلال مدة لا تتعدى شهراً من استلام البحث، ويمكن للجنة أن تبتّ فيها قبل نهاية المدة المحددة لاستقبال البحوث بالنسبة إلى البحوث التي تتسلمها في وقت مبكر. على أن تتقيّد البحوث بمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، والمنشورة على الرابط: <http://goo.gl/l1TiRd>

توجّه المراسلات كافة إلى منسق أمانة المؤتمر الأستاذ: **كمال طيرشي** على العنوان التالي:

[kamel.terchi@dohainstitute.org](mailto:kamel.terchi@dohainstitute.org)